وهذه القوائم لاتضم اخر الضحايا الذين سقطوا وقت كتابة المحتوى للقضية الجنوبية مثل الشاب أحمد محمود درويش،16 عاماً، والذي قتل بطلقات الامن المركزي في الطويلة في عدن والشابان حسن جعفر امان،19عاماً، وخالد محمد الخطيب، 19عاماً اللذان قتلا بدم بارد في صنعاء ودهست جثة الأخير بسيارة القتله اثناء فرارهم.

الأقصاء:

الاقصاء والتهميش من الوظيفة العامة للجنوبيين ملمح واضح في مجالات الخدمة العامة وهذا يتنافى مع المواثيق الدولية التي تنص على ان العمل حق انساني والممارسات التمييزية العنصرية تجاه الجنوبيين تبرز في الأمثلة التالية:

وزارة التخطيط:

منذ العام 1997م ووزارة التخطيط والتنمية سابقاً –حالياً وزارة التخطيط والتعاون الدولي-تخلوا من الكوادر الجنوبية في مواقع صنع واتخاذ القرار في الوزارة فلا توجد كوادر جنوبية في تشكيلات الوزارة او في منصب وكيل وزارة او وكيل مساعد في الوزارة فهناك على الدوام نائب وزير وخمسة وكلاء وزارة ووكيلان مساعدان كلهم من المحافظات الشمالية.

لايوجد أي كادر جنوبي على رأس أحد المشاريع أو الصناديق التابعه للوزارة اما الذين يشغلون هذه المناصب فهم:

علي جبل، وكيل وزارة، رئيس المكتب الفني والمسؤول عن عدد من المشاريع والصناديق ومكتب تنسيق المعونات.

محمد المسوري، صناديق دول الخليج.

م.العزي المنصوب، مشروع البنك الأسلامي.

نبيلة الجرافي، منظمات المجتمع المدني.

خالد الذبحاني، البنك الدولي والامن الغذائي + مشاريع الاتحاد الأوروبي والإيفاد وبرامج الفاو والزراعة والمعونات السلعية الامريكية والفرنسية (ويسمى تندرا كمبيوتر الوزراة).

د.محمدالحاوري، رئيس لعدة وحدات إقتصادية والمسؤول الأول عن برنامج المعونات والمنح وتعهدات المانحين.

عدد من هؤلاء المذكورين هم رؤساء الصناديق والمشاريع أعضاء في مجالس الإدارات والبنوك والمشاريع الأخرى في الحكومة اليمنية وكذلك أعضاء في مجالس إدارة في الصناديق الدولية والإقليمية والبرامج الاقتصادية التي تعقد خارج اليمن. إضافة الى لجنة شؤون الموظفين ولجنة شؤون التدريب ولجنة المناقصات.

ويسود شعور عام لدى الكوادر الجنوبية ذات الكفاءة والخبرة في العلاقات الإقليمية والدولية في الوزارة انهم مواطنين من الدرجه العاشرة ويعاملون بالشك في كل خطواتهم وبان قيادة الوزارة لاتريدهم ان يعرفوا الأرقام والمشاريع المتفق بشأنها مع الدول والعالم الخارجي حتى لايفتضح أين تخصص ومت تخصص ولمن تخصص.

القضاء (وزارة العدل) :

إن الكوادر الجنوبية في القضاء والنيابة والعدل يواجهون التمييز والعنصرية من حيث التعيين والتسويات وكل ماله علاقة بالوظيفة العامة استنادا الى الكفاءة والخبرة والمستوى التعليمي ففي المعهد العالي للقضاء على سبيل المثال نسبة المقبولين من ابناء المحافظات الجنوبية ضئيل جداً منذ قيام الوحدة ولاتتعدى 10.2 % ، الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل سياسة القبول في المعهد العالي للقضاء و اعطاء مقاعد كافية لأبناء المحافظات الجنوبية و فرص حقيقية في المعهد العالي للقضاء ويتحتم على لجنة القبول في المعهد العالي للقضاء ان تنزل الى محافظة عدن و بقية المحافظات الجنوبية للمفاضلة و اعطاء فرصة أكبر لأبناء هذه المحافظات حيث لا يعقل أن تظل هذه السياسة الاقصائية لأبناء المحافظات الجنوبية في القبول في السلطة القضائية و على سبيل المثال في الدفعة العشرين ثلاثة فقط من ابناء المحافظات الجنوبية في حين منحت احدى المديريات في المحافظات الشمالية سبعة و عشرين مقعداً الأمر الذي يتوجب على المنتديات القضائية في المحافظات الجنوبية تبني هذا الأمر بقوة و إلزام السلطة القضائية بمراعاة ذلك والجدول ادناه يوضح هذا التمييز الفاضح بجلاء.

وزارة الصحة:

يضم ديوان وزارة الصحة 1225 موظفاً منهم 26 جنوبياً فقط ورفع الى مكتب رئيس الجمهورية من قبل مكتب وزير الصحة طلب بتغيير عدد منهم وذكر جنوبي واحد فقط..

تدير الوزارة 13 هيئة (مستشفى) ثلاث هيئات في الجنوب وهي المستشفى الجمهوري بعدن ومستشفى ابن سيناء في حضرموت ومستشفى الرازي بأبين وبالمقارنة هنالك تسع هيئات في الشمال ثلاث منها في صنعاء.

في هيكل قيادة الوزارة هنالك وزير وأربعة وكلاء شماليين ووكيلان جنوبيان.

وهناك 36 مديراً شمالي يقابلهم 3 مدراء جنوبيين أما إدارة الشؤون المالية والتي يرأسها عبد الكريم الولي (شمالي) فهنالك 50 موظفاً جميعهم شماليون.

اما الملحقيات الصحية في سفارات اليمن بالخارج فهنالك خمس ملحقيات واحدة فقط يرأسها جنوبي وهي الملحقية الصحية بالهند.

وزارة المالية:

في وزارة المالية الوزير شمالياً ونائبه جنوبي بينما هنالك 16 وكيل وزارة شمالي مقابل واحد جنوبي ومدير المعهد المالي ونائبه شماليان وايضاً 22 مديراً شمالياً مقابل 4 جنوبيين.

أكاديمية الشرطة (وزارة الداخلية):

في تخصصات البكلاريوس، علوم قانون، دبلوم شريعة منذ العام 2000 كان توزيع الطلاب كما يلي:

كلية الدراسات العليا (ماجستير علوم شرطة)

منذ انشاء المعهد العالي لضباط الشرطة في العام 1988م كان مجموع الخريجين 542 منهم 20 من الجنوب فقط وثلاثة سوريين.

في العام الدراسي الحالي 2012م- 2013م عدد الطلاب 146 منهم 6 جنوبيون اي 4 % فقط.

بنهاية يوليو 2013م سيكون مجموع الخريجين من كلية الدراسات العليا: 146+542=688 منهم 26 جنوبي بنسبة 3 % فقط.

البعثات:

هنالك 150 مبتعث لنيل درجة الدكتوراه منهم 5 من الجنوب فقط بنسبة 3 %

هنالك 150 مبتعث لنيل درجة الماجستير منهم 10 من الجنوب فقط بنسبة 6 %

المبعوثون الى الخارج في كليات الشرطة الخليجية 680 ضابطاً منهم 51 جنوبي فقط بنسبة 7.5 %

الكلية البحرية:

في هذه الكلية 1113 طالب منهم 197 من الجنوب بنسبة 18% فقط.

الكلية الحربية (وزارة الدفاع):

اجمالي الخريجين من العام 1993 الى 2012 اي من الدفعه 30 الى 47 كان 7000 خريج منهم 400 جنوبي بنسبة 5.7 %.

فعلى سبيل المثال الدفعه 30 للعام 1993 كان عدد الخريجين 250 منهم 11 جنوبي اي 4% وفي العام 2012م كان عدد الخريجين 422 منهم 35 طالب من الجنوب ومن المديريات التي ضمت الى محافظات الضالع ولحج باجمالي 8.2 %.

كان اجمالي الضباط المنقولين من عدن الى الكلية الحربية كمدربين ومدرسين 176 تبقى منهم في الكلية اليوم 33 ضابطاً.

اجمالي عدد الضباط العاملين في الكلية الحربية حالياً 179 ضابط منهم 30 ضابطاً جنوبياً (عامل).

هناك دورات في الكلية العسكرية للضباط عددهم 700 ضابط من الجنوب 15 فقط بنسبة 2 %.

وزارة الداخلية:

عدد الضباط حالياً 18900 ضابط منهم 3800 جنوبي فقط

في العام 1990 كان الضابط الجنوبيون 2800 مقارنه بـ 3500 ضابط شمالي، وبنهاية 2012م كان الجنوبيون حوالي 3000 بينما تضخم عدد الضباط الشماليون الى 18000.

خلال العامين 2011 الى 2012 تم تجنيد 26000 جميعهم من ابناء الشمال.

متقاعدون الامنيون والعسكريون قسراً:

تجدون في الملاحق الملحق رقم (9) كشوفات المتقاعدين الامنيين في المحافظات الجنوبية وعددهم 12089 متقاعد وفي الملحق رقم 10 المتقاعدون العسكريون وتقسيمهم كالتالي:

لحج:	11838
ابين:	11295
عدن:	10314
الضالع:	3639
شبوة:	2173
حضرموت:	1896
المهرة:	117
المجموع:	41272

نهب ثروات ومقدرات الجنوب

الأراضي:

إن قضية الأراضي المنهوبة في الجنوب لايمكن التطرق اليها في هذا الملحق بسبب طولها وتعقيداتها ولكننا نتحفظ في هذا التوقيت على الكشوفات الحاصرة لاسماء الناهبين وعقود التمليك في كافة محافظات الجنوب وسنتطرق الى هذا الموضوع بالتفصيل الممل في الأشهر القادمة.

وكمثال فقط نورد أن أجمالي الأراضي المنهوبة في محافظة عدن هي 60 % من اجمالي مساحة المحافظة وحصرت في 205،442،200 مليون متر مربع = 4،669،251 لبنه = 48،905 فدنات = 20،544 هكتاراً

وكان الوزير صالح باصرة صاحب تقرير الأراضي الشهير في لقائة مع صحيفة الخليج أشار الى ان هنالك أكثر من 60 شخصاً "عندهم من مائة بقعة ومافوق ومن الف فدان ومافوق وهنالك فدادين في مناطق زراعية تعتبر الأن مناطق تجارية يعني من الف الى 18 الف فدان الى 20 الف فدان." والفدان يساوي 4200 متر مربع.

كما أضاف: " ان الأراضي الزراعية في المحافظات ابين ولحج وحضرموت تم توزيعها على مسؤولين كبار بعد حرب 1994م".

سيقتصر هذا الباب على نموذج واحد يبين التلاعب الحاصل من الدولة لصالح المتنفذين ضد اصحاب الحق كنموذج لما يدور في الجنوب واراضي الجنوب ... هذه القضية تتكرر بنفس السيناريو على المجموعات والافراد الجنوبيينحتى أصبح المتنفذين والدولة شركاء في الاحتيال على اصحاب الحق إذا كانوا من الجنوبيين.

نهب الأراضي...اراضي العزيبةآنموذجا(جميع وثائق هذا النموذج في الملحق رقم 6).

يمتلك ابناء آل العزيبة وثائققانونية تؤكد ملكيتهم للأراضي. العزيبة اطلعوا كل اللجان والمحافظين وحتى رئيس الجمهورية بالوثائق التي تؤكد حقهم في الارض. شكا العزيبة للمحافظ عبد الجليل في 97م بالاعتداءات المتكررة على املاكهم في خط عدن لحج.باع العزيبة بعض اراضيهم على مستثمرين واستنزفت مبالغا باهضه للدفاع عن املاكهم ، ورفض الجهات المعنية بتوثيقها. حيث تم البسط على مساحات من الارض بالقوة والاعتداء عليها وهي نفس الممارسات في مختلف انحاء الجنوب.

رئيس الجمهورية وجه المحافظ في 95م بإعادة اراضي العزيبة بعد التأكد من وثائق الملكية.

وبناء على ذلك اقرالاجتماع المنعقد بتاريخ 24 /3 /97م والذي ضم المسئولين في محافظة لحج ابان المحافظعبد اللهبامطرف ملكية العزيبةللارض وتضمن القرار اخذ 230 متر من جانبي الطريق وما تبقى عمقا شرقا وغربا من مفرق الوهط شمالا وحتى رباط ابن علوان جنوبا للعزيبة اعترض العزيبة على مقدار المساحة التي اقرت اللجنة اخذها بمقدار 230 متر من كل جانب. لان هذه المساحة تشكل اهم المواقع بالنسبة للارض وكان الخلاف بين العزيبةوأراضي وعقارات الدولة حول الاراضي الواقعة على جانبي الخط العام لحج ـ عدن. اعترفت اراضي وعقارات الدولة بأراضيالعزيبةالاّ انها طالبت استبدال وثائق العزيبة بوثائق من اراضي وعقارات الدولة وهومارفضهاالعزيبةوطالبوا بأسقاط وتنزيلماتم صرفه على خلفية وثائقهم.

تظلم العزيبة من القرار متقدمين بالتماس للمحافظ منصور عبدالجليل.المحافظ منصور عبد الجليل شكل لجنة من كافة الجهات اقرت بقرار الصلح بين العزيبة واراضي الدولة اصدرت اللجنة تقريرها تضمن حل كافة الاشكاليات ،كما وقعت اللجنة على الخريطة التي وضحت فيها الاراضي المخصصة لعقارات الدولة والاراضي الخاصة بالمستثمرين والارض التي بقيت للعزيبة.لكن رغم مشاركة جميع الجهات في اللجنة الا انه لم تنفذ توجيهات اللجنة. ورئاسة مصلحة الاراضي تنصلت عما وقعه المدير في لحج عضو اللجنة.

رأي النيابة توافق مع راي عقارات الدولة بأن الوثائق التي لدى العزيبة تحكي حدودا واسعة ليست مزروعة وغالبيتها ارض بور قد تصحرت.

تم الاتفاق على ان تقوم لجنة لفصل اراضي العزيبة عن اراضي المستثمرين وعن اراضي الدولة بناء على خريطة... الاوقاف في لحج بسطت وتصرفت على اراضي واسعة باسم رباط ابن علوان. واصبحت الاوقاف تمتلك ارض بوثيقة العزيبة.

في 1999م كانت هناك لجنة لحل الخلاف بين العزيبة والدولة بشأن ملكية الاراضي في بئر ناصر وبئر عوض والرباط برئاسة وزير الادارة المحلية صادق امين ابو رأس.

صدر تعميم من المحافظ في 97م بوقف التصرف في الأراضي المتنازع عليها بين العزيبة والاراضي.فأصبح الخلاف بين العزيبة والدولة والمستثمرين

في 99م قام الشيخ الشايف برفع دعوى نيابة عن المنتفعين الذين صدرت عقود سابقة من قبل اراضي وعقارات الدولة وذلك ضد عقارات الدولة والعزيبةوالمحافظة.

في 2002م كان قرار المحكمة استبعادالعزيبة من القضية وحكم المحكمة جاء لصالح عقارات الدولة وضد العزيبة، لكن حكم المحكمة العليا اعاد المراكز القانونية للطرفين العزيبة وعقارات الدولة الى سابق عهدها.

فتوى وزارة العدل في 2004م دحضت ادعاء هيئة الاراضي بأن حكم المحكمة جاء لصالحها

في 2005م وجه الرئيس بتشكيل لجنة برئاسة وزير الادارة المحلية صادق أمين ابو رأس بسرعة حل قضية ارض العزيبة.وتوصلت اللجنة ان تكون المعالجة والانطلاق في إطار قرار الصلح الصادار في 25 /10 /98م.

في 2006م قالمدير مكتب مصلحة الاراضي م/لحج أنه: ما يزال يعاني من عدم الوضوح في قضية الارض المتنازع عليها بين العزيبة والدولة والمستثمرين بسبب عدم توفر خارطة مسقطة لمواقع النزاع بالإضافة الى قيام المكتب بتجديد عقود الايجار للمواقع واستلامه مبالغ حق الانتفاع.

في 2008م اكدت لجنة برلمانية ملكية العزيبة للأرض واوصت بتنفيذ قرار الصلح بتاريخ 25 /10 /98م المبرم بين أراضي الدولة والعزيبة ولاتزال القضية منظورة ولم تحسم.

التبديد والعبث بالثروة السمكية:

أن العبث بمقدرات الثروة السمكية اكبر بكثير مماورد في التقارير الرسمية ومنذ شهر ديسمبر الماضي يعكف فريق متخصص على اعداد دراسة كامل للنهب الممنهج لهذه الثروة في سواحل الجنوب وسيتم تقديم هذه الدراسة الى فريق القضية الجنوبية بنهاية شهر يوليو المقبل.

من اجل اعطاء صورة جزئية عن حجم التبديد والعبث بالثروة السمكية نورد ملخص تقرير لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية الصادر بتاريخ 10 رجب 1424هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م. المقدم الى مجلس النواب بناءً على قراره في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 /6 /2003م بتكليف لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية القيام بتقصي الحقائق بشأن ما تتعرض له الثروة السمكية من عبث واحداث اضرار بالبيئة البحرية والمتمثل برمي الاسماك الميتة ومخلفات تحضير الاسماك وما تقوم به بعض البواخر من ارتكاب مخالفات يومية اثناء نشاطها الاصطيادي وتقديم تقرير بشأن ذلك الى المجلس.(راجع الملحق رقم 4)وقد اورد التقرير مايلي:

اولا: اهم المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب الشركات التجارية العاملة في البحر العربي تحت اشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة وذلك على النحو التالي:

الشركة الصينية الوطنية للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من يناير وحتى مايو 2003م (53) مخالفة تمثلت في رمي(31800) كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام شباك مخالفة ووضع سلاسل حديدية في مقدمة الشباك لجرف بيض الحبار بكميات كبيرة واستخدام شباك مدبلة والاصطياد على اعماق صغيرة ليلاً والانوار مطفأة وجرف كميات كبيرة من عناقيد بيض الحبار ولعدة مرات.

شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الأرياني:-

وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال شهري مارس وابريل 2003م (55) مخالفة وقد تمثلت في رمي (92500) كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي وجرف شباك ورمي كمية من الصليط الحارق والاصطياد في المنطقة المحظورة والاصطياد والانوار مطفأة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك وجرف شباك اللخم والاصطياد بشباك ذات فتحات صغيرة، ومغادرة القوارب لميناء الاصطياد بدون مراقبين.

شركة الاستثمار للصيد البحري فيكو وصاحبها عبد اللهالجريري:-

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال فترة شهري ابريل ومايو 2003م (23) مخالفة تمثلت في رمي (17300) كيلو جرام من الاسماك ورفض تعليمات واوامر زوارق الرقابة وجرف شباك اللخم كاملة والتموين في البحر دون علم الوزارة، والاصطياد ليلاً والانوار مطفأة، واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاحياء البحرية، ومنع المراقبين من الاتصال عبر جهاز الاتصال اللاسلكي، وتوقيف جهاز الاعماق عن العمل.

شركة نشطون للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:-

وقد بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال اشهر يناير وفبراير وابريل ومايو 2003م (35) مخالفة تمثلت في رمي (12400) كيلوجرام من الاسماك وجرف شباك بالكامل وشباك اللخم ورفض الانصياع لاوامر قارب الرقابة والاصطياد في اعماق صغيرة، تبعد عن اليابسة باقل من (3.5ميل) واستخدام شباك ذات فتحات صغيرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك واستخدام شباك مدبلة والاصطياد في المنطقة المحصورة واصطياد صغار وبيوض الحبار وبكميات كبيرة ورمي الزيوت الحارقة الى البحر ، وتعمد اصطياد صغار سمك الحبار ولعدة مرات.

مؤسسة ريدان للتطوير السمكي وصاحبها الكميم:-

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه المؤسسة خلال شهري فبراير ومارس 2003م (15) مخالفة تمثلت في رمي (2250 كيلوجرام) من الاسماكوجرف شباك وجرف سخاوي.

بتاريخ 13 /4 /2003م قام (17) سبعة عشر قارباً برمي كمية كبيرة من الاسماك الميتة على طول ساحل ابين وتقدر كميتها بحوالي (150000) كيلوجرام وقد تم اصطيادها من السواحل وعلى اعماق صغيرة، وتتبع القوارب الشركات التالية:-

ثانيا: اهم المخالفات التي قامت بها سفن الشركات التجارية العاملة في البحر العربي تحت إشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة حضرموت والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة:-

شركة الاستثمار للصيد البحري وصاحبها عبد اللهالجريري:-

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 11 /7 /2003م (54) مخالفة تمثلت في رمي (14750) كيلوجرام من الاسماك خلال شهر ونصف، وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام سلاسل شباك حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاحياء المائية واستخدام شباك بفتحات صغيرة ومدبلة والاصطياد على اعماق صغيرة ليلاً والانوار ومطفأة.

الشركة الصينية للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:-

وقد بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذة الشركة خلال الفترة من 1/1وحتى 30 /6 /2003م (33) مخالفة تمثلت في رمي (17250) كيلوجرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك لجرف بيض الحبار بكميات كبيرة واستخدام شباك بفتحات صغيرة ومدبلة والاصطياد على أعماق صغيرة.

شركة نشطون للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:-

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذة الشركة خلال الفترة من 1/1/ وحتى 11 /7 /2003م (28) مخالفة تمثلت في رمي (18250) كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك وجرف اللخم والاصطياد على اعماق صغيرة ولاكثر من مرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك واستخدام شباك مدبلة.

شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الارياني:-

وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذة الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 11 /7 /2003م (74) مخالفة تمثلت في رمي (39500) كيلوجرم من الاسماك خلال شهر ونصف وجرف عدد من السخاوي والشباك والاصطياد على اعماق صغيرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاصطياد بشباك ذات فتحات صغيرة.

المؤسسة الاقتصادية اليمنية:-

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذة الشركة خلال الفترة من 1/5 وحتى 11 /7 /2003م (6) مخالفات تمثلت في رمي طن من الاسماك والاصطياد على اعماق صغيرة ولعدة مرات.

ثالثا: أهم المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب الشركات التجارية العاملة في البحر العربي وتحت إشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة المهرة والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة، على النحو التالي:-

مؤسسة ريدان للصيد البحري وصاحبها (عادلالكميم):-

بلغ إ جمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب المؤسسة (17) مخالفة وخلال الفترة من 8/3 وحتى 14 /3 /2003م تمثلت في جرف شباك ومعدات الصيادين التقليديين.

شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الارياني:-

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة (13) مخالفة تمثلت في رمي أسماك وجرف بيض الحبار والهاريكا والاصطياد على اعمال صغيرة واستخدام شباك بفتحات صغيرة وتوقيف جهاز الرادار.

قارب الابحاث التابع لمركز علوم البحار والمسمى (أبن ماجد) والمؤجر لحمير القاضي:-

قام بأرتكاب (10) مخالفات تمثلت في جرف شباك ومعدات الصيادين بحسب الكشف المقدم من مكتب الثروة السمكية وجرف بمحافظة المهرة، كما ان القارب يقوم بعملية الاصطياد بحجة الاصطياد للاعمال البحثية في حين انه يقوم بالاصطياد التجاري.

قامت عدد من القوارب بالاصطياد في المنطقة المحظورة بالمخالفة للقرار الوزاري رقم (14) لسنة 2003م والخاص بإغلاق منطقة الاصطياد في محافظة المهرة، والجدول رقم (2) ادناة يبين أسم القارب والشركة التابعة له:-

رابعا: اهم المخالفات التي قامت بها الشركات التجارية العاملة في البحر الاحمر تحت اشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة الحديدة، التي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة. ويلخصها الجدول التالي:-

وقدرت اللجنة قيمة ما يتم اتلافة من الاسماك والاحياء البحرية من قبل قوارب الاصطياد التجاري في عشرة أشهر ـ باعتبار ان شهرين اغلاق ـ بمبلغ (2.736) مليار ريال. وكان اجمالي الايرادات المحققة من شركات الاصطياد وفقاً للحساب الختامي للدولة خلال السنوات 96 ـ 2000م يساوي (2.489) مليار ريال. اي ان الايرادات المحققة من شركات الاصطياد خلال خمس سنوات اقل من قيمة الاسماك التي يتم رميها من قبل قوارب الشركات العامله في مجال الاصطياد في (عشرة أشهر).

وحذرت اللجنة من ان العبث بالثروة السمكية سوف يؤدي الى احداث اضرار بيئية قاتلة للثروة السمكية والاحياء البحرية التي سيستمر أثرها على مدى سنوات عديدة قادمة، مما يودي الى:ـ

نقص في كمية المخزون السمكي.

حرمان الدولة من عائدات العملة الصعبة مستقبلاً.

توقف شريحة كبيرة من الصيادين من مزاولة عملية الاصطياد التي هي مصدر رزقهم الوحيد وانعكاس ذلك سلباً على مستوى معيشة اسرهم.

ارتفاع اسعار الاسماك في الاسواق المحلية نتيجة لقلة عرضها.

اتساع الفجوة الغذائية نتيجة للطلب المتزايد على الاسماك.

توقف المصانع في مجال تعليب الاسماك لعدم توفر الاسماك مستقبلاً.

تضرر شريحة كبيرة من العمالة في المصانع واسواق تداول الاسماك والنقل والشركات المصدرة التي تعتمد على انتاج الاصطياد التقليدي.

وقد توصلت اللجنة الى الملاحظات التالية:

قيام قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد التجاري بأستخدام وسائل اصطياد تدميرية للاحياء البحرية واستخدام شباك ذات فتحات صغيرة وسلاسل وطاواة حديدية لجرف المراعي والشعب المرجانية وبيض صغار الاسماك.

قيام قوارب الشركات التجارية برمي مئات الاطنان من الاسماك الميتة الى البحر. مما يؤدي الى تلوث بيئي ينتج عنه القضاء على الثروة السمكية والاحياء البحرية الاخرى.

مخالفة الجهات المختصة والشركات العاملة في مجال الاصطياد لنص المادة (22) من القانون رقم (24) لسنة 1991م بشأن تنظيم سير واستغلال الاحياء المائية وحمايتها وتعديلاتها وعدم التزام الشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد في بنود الاتفاقيات النمطية المبرمة بينها وبين وزارة الثروة السمكية.

عدم تطبيق العقوبات الواردة في المادة (26) من القانون الخاص بشأن تنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها وتعديلاتها.

لاحظت اللجنة بان قوارب الشركات التجارية التي تقوم بارتكاب المخالفات والتجاوزات بصورة مستمرة لا زالت تعمل بدون اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها ومنعها من ممارسة نشاط الاصطياد.

عدم التزام بعض قوارب الاصطياد التجارية والتقليدية بمواسم الاغلاق حيث تقوم بممارسة نشاطها الاصطيادي في هذه المواسم التي تتكاثر فيها الاسماك والاحياء البحرية الاخرى.

وجود افراد مسلحين على متن بعض قوارب الاصطياد التجارية يقومون باطلاق النار على الصيادين التقليديين وقواربهم.

عدم استفادة الجهات المختصة من المراقبين البحريين (خريجيي المعهد السمكي) في اعمال الرقابة والتفتيش البحري والاعمال الاخرى والذين يتجاوز عددهم (819) شخصاً والاستعانة بمراقبين غير مؤهلين في عملية الرقابة والتفتيش البحري.

هروب بعض قوارب الشركات التجارية الأجنبية الى بلدانها بعد الانتهاء من عملية الاصطياد بالمراقبين وكمية الاسماك والاحياء البحرية المصطادة دون استكمال الاجراءات اللازمة والعودة مرة اخرى لممارسة عملية الاصطياد بعد تغيير اسمائها.

هروب ستة قوارب صيد للشركة الصينية من ميناء عدن وعليها التزامات مالية للدولة في بداية سبتمبر 2003م

وجود قصور وضعف كبير في الرقابة على قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد من قبل الجهات المختصة بعملية الرقابة والتفتيش البحري وقيام عدد من القوارب الاجنبية من ممارسة نشاط الاصطياد في المياه الاقليمية دون الحصول على تراخيص في ذلك.

قيام بعض قوارب الشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد بتفريغ الزيوت الحارقة في البحر مما يلحق اضرار كبيرة في الثروة السمكية والبيئية البحرية.

تأخر صرف علاوات المراقبين البحريين من قبل وزارة المالية مما يجعل الشركات التجارية تستغل هذه الوضعية وتقوم بدفع مبالغ للمراقبين البحريين مقابل قيامهم برفع تقارير مخالفة لكميات انتاج القوارب التابعة للشركات التجارية من الاسماك والاحياء البحرية المصطادة والتحايل على حصة الدولة من تلك الكميات المحملة على متن قوارب الاصطياد التجارية.

تعرض شباك الصيادين التقليديين وقواربهم ومعداتهم وحياتهم للأضرار والتدمير من قبل قوارب الاصطياد التجارية.

تعرض مواقع الصيادين التقليديين ومراسي قواربهم للاستيلاء من قبل السلطات المحلية واقامة مشاريع استثمارية عليها.

ان معظم الاتفاقيات المبرمة مع الشركات التجارية تكون بالباطن بالمخالفات لنص المادة (4/مكرر فقرة هـ) من القانون رقم (42) لسنة 1991م وتعديلاتها الخاصة بتنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها.

عدم اهتمام الجهات المختصة بدراسة المخزون السمكي وقيامها بمنح تراخيص اصطياد للشركات العاملة في مجال الاصطياد التجاري بدون معرفة حجم المخزون.

عدم وجود مكاتب للشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد في مياهنا الاقليمية في بعض المحافظات الساحلية التي تقوم بممارسة نشاطها الاصطيادي فيها.

تعدد الجهات التي تقوم بفرض الرسوم الخاصة بإصدار بطائق مزاولة مهنة الاصطياد ورسوم ترقيم القوارب الخاصة بالصيادين وهذه الاجراءات تسبب عبئاً على الصيادين التقليديين.

قيام السلطات المحلية بمحافظة عدن بتحويل مرسى الصيادين في صيرة الى مشروع سياحي ترفيهي مما أضر بمصالح الصيادينبهذه المنطقة نتيجة فقدانهم لهذا المرسى الذي يسهم في الحفاظ على قواربهم ومعداتهم خاصة اثناء مواسم الرياح.

وانتهى تقرير اللجنة بإعلان (تحذيرا) شديد اللهجة و(ادانه) واضحة لجهات الرقابة والتفتيش البحري، في مايلي نصه " ان مستقبل الثروة السمكية والاحياء البحرية في البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي في ظل الاوضاع الحالية ينذر بوقوع كوارث محققة ما لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة العاجلة لوقف العبث القائم بهذه الثروة الوطنية الهامة نتيجة لعمليات الجرف والهدم التي تتعرض لها من قبل قوارب الاصطياد التجارية وبعض قوارب الاصطياد التقليدية وهذه الاعمال تتم في وجود القائمين على مهمة الرقابة والتفتيش البحري وهذا يؤكد تواطئهم مع الشركات التجارية، ولعدم وجود سياسة واضحة لاستغلال هذة الثروة الهامة وبطريقة سليمة ومستدامة".

وتباعاً لما ورد، هناك الكثير من دلائل العبث والتدمير في قطاع الأسماك والاحياء البحرية في مناطق الجنوب، حيث قامت القوى المتنفذة بتعطيل المنشآت الأساسية في استلام وتحضير وتصنيع الأسماك لصالح مؤسسات جديدة لمتنفذين شماليين في مواقع سيادية في مؤانئ جنوبية.

كما تم تعطيل عشرات من وحدات الصيانة والتبريد والمراقبة والاستلام للأسماك الطازجة في السواحل الجنوبية وايضاً تعطيل مصانع تعليب الأسماك في شقرة والمكلا وتحويل النشاط التجاري والاقتصادي للدولة في مجال الشروخ الصخري وشروخ الأعماق الى مجموعات متنفذة تقوم حالياً بالاستحواذ على هذه التجارة بصورة عامة في سواحل المهرة وحضرموت كم تم خصخصة العشرات من قوارب الاصطياد التابعة للدولة وكذا تسريح الكوادر والعمال كقوى عمالة فائضة. كما تم ممارسة التمييز في منح تراخيص الاصطياد للمستثمرين الجنوبيين في مياه البحر الأحمر ومياه البحر العربي.

الموارد النفطية

أن مصالح مراكز القوى مصدرها الرئيسي ثروات الجنوب وتحديدا قطاعات النفط... من خلال تقاسم الثروات بأوجه عدة... شركات النافذون لبيع النفط وكالات تمنح من خلالها الشركات المنتجة نسبة من الدخل لشركات أخرى يملكها نافذون.

مثال على ذلك وليس الحصر شركات الإنتاج النفطي لقطاعات نفطية وكلاء لها من المتنفذين الشماليين (قطاع شركة كالفالي وتوتال وأو.إم.فيو كي أن أو سي وكنديان نكسنودوفإنرجي ليمتد... الخ) وشركات خدمات نفطية يمتلكها نافذون وشيوخ قبائل شماليون مثل شركةالحاشدي و شركة الحثيلي و شركة المازوشركة شلبمبرجروشركةآركادياوشركة MI و شركة الكون وشركةجريفن وشركة تنمية ووكالات شركات خدمية ومقاولات من الباطن وكثير من الشركات الأخرى للمتنفذين في الدولة وكلهم من المحافظات الشمالية، وتمنح عقود بإجراءات غير سليمة، غالبا بمقابل عدم محاسبة الشركات المنتجة للنفط المالكة لحق الامتياز على الميزانيات المبالغة فيهاوالعمالة الأجنبية وإضرار البيئة وأمور كثيرة ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تكونت ثروات ضخمة وشركات وأملاك، مما أدى إلى تصادم في المصالح والنسب المقتطعة من ثروات الجنوب. حرصنا هنا إن تكون جميع الارقام والوثائق المستخدمة في هذا المحور، وثائق رسمية صادرة عن الحكومة ووزاراتها أو صادرة من الشركات النفطية التي تملك حق الامتياز في استخراج وإنتاج النفط. لابد أن نوضح هنا أن ما سيتم استعراضه هو مثال بسيط عن مدى النهب المنظم لثروات الجنوب، ونوه أن ما سوف يتم شرحه هو عبارة عن معلومات ووثائق استطعنا الحصول عليها، وهي جزء بسيط من منظومة الفساد والنهب لثروات الجنوب، وذلك لصعوبة وسرية الحصول على مثل هذه المعلومات والوثائق وهو جزء يسير من النهب لثروات الجنوب، وما تم استخدامه